مؤشر

# ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الأربعاء 20 سبتمبر 2023

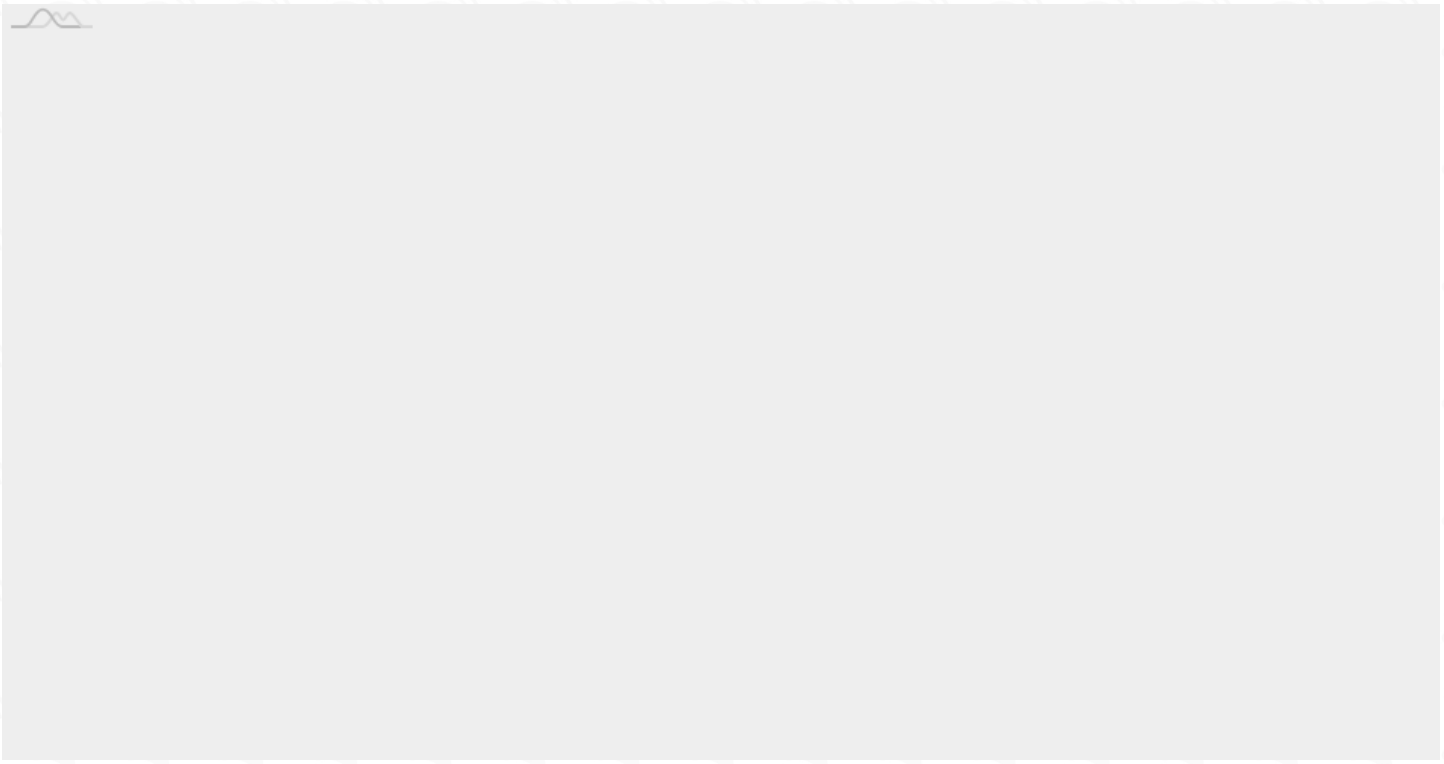

# الجارديان: مسؤولو شرق ليبيا يبعدون الصحفيين خارج درنة بعد احتجاجات

**( إقليمي ودولي . الجارديان )**

قالت صحيفة الجارديان البريطانية إن الحكومة الشرقية الليبية أمرت الصحفيين بمغادرة درنة بعد احتجاجات غاضبة ضد السلطات بعد أسبوع من فيضان أسفر عن مقتل الآلاف من السكان.

وتجمع مئات الأشخاص يوم الاثنين خارج مسجد الصحابة بالمدينة مرددين الهتافات. وفي وقت لاحق من المساء، أضرم حشد من الناس النار في منزل الرجل الذي كان عمدة درنة وقت وقوع الكارثة، عبد المنام الغيثي.

غضب الأهالي

وأشارت الصحيفة إلى أن المتظاهرين يلقون باللوم على السلطات في الدمار الذي جرف خلاله معظم وسط المدينة. وتأكد مقتل ما لا يقل عن 4000 شخص وفقد 4300 آخرين. ما يقرب من 40 ألف أصبحوا بلا مأوى، وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة.

ويريد السكان إجراء تحقيق مستقل حول الخطأ الذي حدث، وإعادة بناء المدينة تحت إشراف دولي. وحظيت المطالب بتغطية إعلامية واسعة النطاق. وعلى غير العادة، تمكنت القنوات التلفزيونية الوطنية المعارضة للسلطات من البث من درنة.

وقال هشام أبوشكيوات، الوزير في الحكومة الشرقية، يوم الثلاثاء، إن حكومته أصدرت تعليمات للصحفيين المحليين والأجانب بمغادرة المدينة بحلول الساعة 1 مساءً. وفقًا للتقارير، جرى إيقاف تشغيل شبكات الإنترنت والهاتف المحمول في درنة.

وقال شكيوات إن الإجراء ضروري لأن أعدادا كبيرة من الصحفيين أعاقوا أعمال الإنقاذ. وأشار المسؤولون إلى أسباب صحية والخوف من انتشار الأوبئة - وهو ادعاء نفاه المركز الوطني لمكافحة الأمراض ومقره طرابلس.

وقال شكيوات متحدثا عبر الهاتف لرويترز «إنها محاولة لتهيئة ظروف أفضل لفرق الإنقاذ لتنفيذ أعمال الإنقاذ بسلاسة وفعالية أكبر».

مطالب بإجراء تحقيقات

ولفتت الصحيفة إلى أن حملة القمع ضد الصحفيين تأتي في أعقاب تقارير تفيد بأن ضباط الشرطة في درنة اعتقلوا واستجوبوا الصحفيين الليبيين في مطلع الأسبوع واحتجزوهم لعدة ساعات. وتواصل البعثات الليبية في الخارج إصدار التأشيرات لكن المسؤولين المحليين توقفوا عن منح المراسلين تصاريح أمنية.

وفي وقت سابق، قال شكيوات إن الغيثي، عمدة درنة، أوقف عن العمل. ولم يتسن الوصول إلى الغيثي للتعليق.

كانت مظاهرة يوم الاثنين أول مظاهرة كبيرة منذ الفيضان الذي اجتاح درنة عندما انهار سدان خارج المدينة خلال عاصفة قوية، مما أدى إلى إطلاق سيل مدمر.

ودعت الحشود إلى استقالة رئيس البرلمان الليبي في شرق البلاد عقيلة صالح. وقالت الحكومة في شرق ليبيا إن

رئيس الوزراء أسامة حمد أقال جميع أعضاء المجلس البلدي في درنة وأحالهم للتحقيق.

وقال منصور، الطالب المشارك في المظاهرة، إنه يريد إجراء تحقيق عاجل في انهيار السدود، مما «جعلنا نفقد الآلاف ممن نحب».

وقال متظاهر آخر، طه مفتاح، إن المظاهرة كانت رسالة مفادها أن «الحكومات فشلت في إدارة الأزمة»، مضيفاً أن البرلمان هو المسؤول عن هذا الفشل.

وسعى المسؤولون في شرق ليبيا إلى إبعاد اللوم عن السلطات، ووصف رئيس البرلمان الفيضان بأنه «كارثة طبيعية غير مسبوقة» وقال إنه لا ينبغي للناس التركيز على ما كان يمكن أو كان ينبغي القيام به.

لكن المعلقين لفتوا الانتباه إلى سلسلة من التحذيرات من الفيضانات، بما في ذلك ورقة أكاديمية نشرها مختص في شأن السدود العام الماضي توضح تعرض المدينة للفيضانات والحاجة الملحة للحفاظ على السدود التي تحميها.

---

## ميدل إيست أي: أردوغان يقول إن تركيا تدعم التطبيع الإسرائيلي السعودي

**( إقليمي ودولي . ميدل إيست آي )**

سلط تقرير لموقع ميدل إيست أي الضوء على موقف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من التطبيع السعودي مع إسرائيل.

ونقل الموقع البريطاني عن رجب طيب أردوغان خلال إفادة مغلقة مع محللين وصحفيين في نيويورك يوم الاثنين أن تركيا تدعم المحاولات الأخيرة لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والسعودية.

وقال الرئيس التركي، رداً على سؤال، إن «تركيا تنظر إلى محاولات التطبيع بين البلدين نظرة إيجابية»، بحسب مصدرين كانا حاضرين في الاجتماع.

ومنذ شهور، تقود واشنطن جهوداً للتوصل إلى اتفاق بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل من شأنه إقامة علاقات رسمية.

وتقدمت السعودية بعرض تطبيع العلاقات مع إسرائيل منذ عام 2002 بموجب خطة السلام العربية، التي تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعاصمتها القدس الشرقية.

وقال مصدر تركي مطلع على تفكير أنقرة إن تركيا تؤيد خفض التوترات في المنطقة.

وقال المصدر «دعم تركيا الحالي للتطبيع هو مجرد استمرار وانعكاس لهذه السياسة العامة». وأضاف أن «التطبيع يمكن أن يصبح نفوذاً سياسياً لدفع إسرائيل إلى التصرف على نحو أكثر حنكة في المنطقة».

في مقابل تطبيع العلاقات، تريد السعودية ضمانات أمنية من الولايات المتحدة، والمساعدة في تطوير برنامج نووي مدني، وقيوداً أقل على مبيعات الأسلحة الأمريكية.

وفي حين لا يُعتقد أن القضية الفلسطينية مركزية في الاتفاقية، فإن أحد مكونات الصفقة سيشمل الفوائد المحتملة للفلسطينيين.

وقال المصدر التركي إن الاتفاق قد يصبح له تأثير إيجابي على القيادة الإسرائيلية للضغط عليها بشأن القضية الفلسطينية.

وقال المصدر «هذا قد يريح تركيا في علاقتها مع إسرائيل، لأنه من المرجح أن يخلق توترات أقل مع الفلسطينيين، وذلك لأن أنقرة تشعر بأنها مضطرة للرد على إسرائيل كلما عملت ضد الفلسطينيين».

زعم تقرير إعلامي سعودي في نهاية الأسبوع أن الرياض «توقفت مؤقتًا» عن المحادثات مع إسرائيل بسبب النفور من حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرفة.

عرضت وزارة الخارجية الأمريكية نفيًا سريعًا وحازمًا للتقرير يوم الأحد، قائلة على موقع إكس، تويتر سابقًا: «المحادثات جارية، ونتطلع إلى مزيد من المحادثات مع كلا الطرفين».

---

## راديو فرنسا الدولي: فرنسا تعتقل صحفيًا غطى عمليات قتل مدنيين في عملية على الحدود المصرية الليبية

**( ترجمات . راديو فرنسا الدولي )**

اهتم موقع راديو فرنسا الدولي باعتقال السلطات الفرنسية لصحفي فرنسي نشر وثائق مسربة كشفت تورط المخابرات الفرنسية في استهداف مدنيين في مصر.

ولفت التقرير إلى أن الموقع الاستقصائي دسيكلوز نشر سلسلة من المقالات في نوفمبر 2021 بناءً على مئات الوثائق السرية.

وقال الموقع في حينها إن الوثائق أظهرت كيف استخدمت الدولة المصرية معلومات من عملية للمخابرات الفرنسية في مصر، تُدعى «سيرلي»، في «حملة قتل تعسفي» ضد المهربين العاملين على طول الحدود الليبية.

يوم الثلاثاء، فتشت السلطات منزل الصحفية أريان لافريلو واعتقلتها لاستجوابها من عملاء وكالة الاستخبارات الداخلية الفرنسية، حسبما أعلن موقع ديسكلوز على موقع إكس.

وتواجه أريان لافريلو تحقيقًا في محاولة لتحديد مصادر التسريب التي كشفت عن عملية مشتركة أدت إلى عمليات قتل خارج نطاق القضاء في الصحراء الغربية بين عامي 2016 و 2018

وندد الموقع ما وصفه بالهجوم غير المقبول على سرية المصادر - وهو الرأي الذي أيدته بسرعة جمعية الصحفيين ومراسلون بلا حدود.

وأعربت مراسلون بلا حدود عن خشيتها من أن تؤدي تصرفات المديرية العامة للأمن العام إلى تقويض سرية

المصادر.

وأكد مصدر مقرب من القضية لوكالة الأنباء الفرنسية اعتقال لافريلو.

ولفت التقرير إلى أن المقالات الأولية لديسكلوز كشفت أن القوات الفرنسية كانت متواطئة في 19 تفجيرًا على الأقل ضد المهربين بين عامي 2016 و2018 في مصر.

وتقدمت وزارة القوات المسلحة الفرنسية بشكوى تتهم الصحفية الاستقصائية بانتهاك أسرار الدفاع الوطني بعد نشر المقال، وفتح مكتب المدعي العام في باريس قضية في يوليو 2022، ثم سُلمت للمديرية العامة للأمن العام.

---

## ذا ناشيونال: مجلس أمناء الحوار الوطني يطالب بإصلاحات قبل الانتخابات الرئاسية

**( اقتصاد . ذا ناشيونال )**

اهتم موقع ذا ناشيونال الإماراتي في تقرير أعدّه حمزة هنداوي بدعوة مجلس أمناء الحوار الوطني للدولة لإجراء إصلاحات قبل الانتخابات الرئاسية.

وقال الموقع إن أمناء الحوار الوطني المصري دعوا، الثلاثاء، إلى إصلاحات لضمان أن تكون الانتخابات الرئاسية المقبلة «تعددية وتنافسية».

في بيان صريح ومفاجئ، قال أمناء الحوار إنه يجب السماح لجميع المرشحين وأحزاب المعارضة بالتفاعل مباشرة مع الجمهور، وهو أمر تنظمه الأجهزة الأمنية على نحو صارم منذ سنوات.

كما طالبوا مؤسسات الدولة ووسائل الإعلام بمعاملة جميع المرشحين على قدم المساواة.

وأقام الرئيس عبد الفتاح السيسي الحوار العام الماضي للمساعدة في رسم مسار مصر من خلال التوصيات التي ستقدم إليه للموافقة عليها. ومن بين أمنائها 19 عضوًا في البرلمان وصحفيين وأكاديميين ونشطاء ومحامين.

إصلاح الحياة السياسية

وقال المجلس إن إصلاح الحياة السياسية في مصر أصبح «مطلوبًا بشدة وخاليًا من المخاطر بعد أن نجحت الدولة والمجتمع في إزالة تهديد الإرهاب والتطرف» - في إشارة إلى موجة الهجمات الإرهابية التي أعقبت الإطاحة العسكرية بالرئيس محمد مرسي عام 2013، وفقًا للموقع.

وقال الأمناء إن «مؤسسات وأجهزة الدولة مطالبة بالوقوف على قدم المساواة من جميع المرشحين للرئاسة لحماية حقوقهم القانونية والدستورية وكذلك تكافؤ الفرص لهم جميعًا».

وردد بيانهم المصاغ بحذر، والذي لم يشر إلى السيسي بالاسم، من نواح كثيرة مطالب أحزاب المعارضة طويلة

الأمد للحكومة بتقديم ضمانات بأن تكون الانتخابات الرئاسية نزيهة وشفافة.

ومن المتوقع إجراء الانتخابات في أواخر هذا العام أو أوائل عام 2024. ولم يعلن السيسي، وهو جنرال سابق انتخب لأول مرة في 2014، ما إذا كان سيسعى لولاية ثالثة في منصبه. ومع ذلك، فقد خاطب في الأسابيع الأخيرة حشود من المؤيدين في مسيرات متلفزة على غرار الحملة دافع فيها عن سياساته.

إجراءات ضرورية

ووصف الأمناء إصلاحاتهم المقترحة بأنها «إجراءات ضرورية لإجراء انتخابات رئاسية تعددية وتنافسية».

وكان المنافس الوحيد للسيسي في الانتخابات الأخيرة سياسيًا مغمورًا دخل السباق في اللحظة الأخيرة وأعرب علانية عن دعمه وإعجابه بالسيسي.

وأشار الكاتب إلى أن أحمد طنطاوي، النائب السابق، هو السياسي الوحيد الذي ينتقد السيسي علانية ليعلن ترشحه للانتخابات المقبلة.

واشتكى طنطاوي من مضايقات الأجهزة الأمنية لفريق حملته، إذ اعتقلت السلطات أكثر من 30 من أنصاره، كما يدعي أن السلطات استخدمت أحدث التقنيات للتجسس عليه.

كما دعا مجلس الأمناء، الثلاثاء، الحكومة إلى تكثيف الإفراج عن المنتقدين المحتجزين رهن المحاكمة وتعديل القانون ذي الصلة الذي قال إنه أسفر عن «نوع من العقوبة الجنائية دون حكم من المحكمة».

وأضاف المجلس أنه يجب مراجعة حظر السفر المفروض على المنتقدين الذين لم يُدانوا بأي جريمة.

واطلقت السلطات بالفعل سراح عديد من النقاد المحتجزين في الحبس الاحتياطي، بينما حصل آخرون أدينوا على عفو رئاسي. وسُمح لعدد يعيش في المنفى بالعودة إلى ديارهم.

ويقول المعارضون إن الإجراءات تجميلية وإن اعتقال النقاد مستمر.

ونوّه الكاتب إلى أن المصريين سيتوجهون إلى صناديق الاقتراع في الوقت الذي تكافح فيه البلاد مع ارتفاع التضخم ارتفاعًا قياسيًا، وأزمة معوقة في العملة الأجنبية وتراجع في العملة المحلية بأكثر من 50 في المائة من قيمتها منذ مارس من العام الماضي.

كما تطرق بيان مجلس الأمناء إلى الاقتصاد، وقدم توصيات تعكس مطالب صندوق النقد الدولي عندما وافق أواخر العام الماضي على دعم الاقتصاد المصري بقرض بقيمة 3 مليارات دولار.

وقال الأمناء إنهم يريدون رؤية ترشيد في الإنفاق وتحسين الرقابة على الميزانية. كما دعوا إلى دور أكبر للقطاع الخاص «لضمان القدرة التنافسية».

لعب الجيش دورًا كبيرًا في النشاط الاقتصادي في عهد السيسي، الذي يقول إنه استخدم الجيش في مشاريع التنمية الضخمة لضمان التنفيذ في الوقت المناسب، وكذلك لإنتاج مواد غذائية بتكلفة أقل للمصريين الأكثر فقرًا.